



ملف اللاجئين الأفارقة في إسرائيل، أزمة هوية عنصرية.

عن ممارسات «صيد الأفارقة» في إسرائيل!

ممارسات الشيطنة التي تُبْرز لاحقاً ممارسات القمع والطرد التي يتعرض لها اللاجئون. والتقرير يربط المحاولات الإعلامية لتصوير مدينة تل أبيب كمدينة تتحسر طابعها العبري واليهودي في ظل سيل من المضايقات والعنف اللطفي والجسدي الذي يتعرض له سكان المدينة اليهود من قبل «المتسليين الأفارقة»، الذين تفوهوا بعبارات مثل: «هذه الشرطة هي داعش»، «دولتكم مقرقة»، «هذه ليست دولتكم»، «أنتم مهاجرون»، «الشكر الجزيل لهتلر وللنازيين»، كذلك يستخدم التقرير الصورة النمطية للأفريقي المغتصب الوحشي، بالإتيان على ذكر «حالات الاعتصاب الوحشية» التي ارتكبتها اللاجئون الأفارقة. وتأتي هذه الاتهامات لغاية إثارة اللقلق من «حقيقة» أن الأحياء السكنية الجنوبية في مدينة تل أبيب عدد «أصبح فيها عدد المتسليين الأفارقة يفوق عدد الإسرائيليين اليهود»، حيث تشير المعطيات إلى أن عدد «المتسليين الأفارقة» حتى العام ٢٠١٦ في مدينة تل أبيب تراوح بين ٤٨ و ٦٠ ألفاً، في مقابل انخفاض في عدد الإسرائيليين الساكنين في تلك الأحياء إلى ٣٩ ألفاً حتى نهاية العام ٢٠١٤. كذلك لفت التقرير إلى أن هناك عشرات آلاف العمال الأجانب واللاجئين الذين يتوافدون إلى المدينة في نهايات الأسابيع، وذلك يعني أن عدد الأجانب في تل أبيب كبير جداً، وأنه إذا ما استتم الوضع كما هو عليه، فمن المؤكد أن عدد الأجانب في جنوب تل أبيب سيزداد باستمرار خلال السنوات القليلة القادمة.

بالنظر إلى الادعاءات المركزية السابق ذكرها حول اللاجئين الأفارقة، يمكن تفسير هذا النوع من التغطيات الإعلامية أنه ممتسق مع الخطاب السياسي الرسمي في إسرائيل والذي يحذر بشكل دائم من التهديد الديمغرافي، العرقي والأمني، الذي يمثله اللاجئون الأفارقة على دولة إسرائيل. كذلك يكشف عن أنماط ثابتة في السياسة الإسرائيلية إزاء الآخر الأفريقي أو الفلسطيني على المستويين الرسمي والشعبي؛ وهي الإقصاء، الشيطنة أو الانسنة، والممارسات القمعية الفردية والمؤسسية التي تستمد شرعيتها من أيديولوجيا الدولة العنصرية في إسرائيل.

مصادر:

«حرب متواصلة، رسمية وإعلامية وشعبية، ضد اللاجئين الأفارقة في إسرائيل»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٧/٥/١٨.

«إسرائيل تستخدم مصطلحات لطرد طالبي اللجوء الأفارقة كالتي استخدمتها ضد عودة اللاجئين الفلسطينيين»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٥/٤/٩.

«إسرائيل مستمرة في ملاحقة اللاجئين الأفارقة حتى طردهم عن بكرة أبيهم»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤/٧/٢.

«الييمين الإسرائيليين، اللاجئون الأفارقة «برميل بارود» في جنوب تل أبيب»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٧/٤/٤.

«القوانين العنصرية التي تم سنها ضد طالبي اللجوء الأفارقة مستمدة من قوانين سنتها إسرائيل ضد الفلسطينيين»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٣/١/٨.

«إسرائيل ٢٠١٢: اللاجئون الأفارقة سرطان»، أوراق إسرائيلية (٥٨)، ترجمة: سعيد عياش، إعداد: أنطون شلحت، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٢.

«إنه مكان يحطمونك فيه؛ لماذا لا تزال معسكرات الاعتقال باقية معنا»، دانييل تريبلنج، فسحة ثقافية، ٢٠١٢/٣/١.

دولة إسرائيل كدولة يهودية، ذلك على الرغم من أن مكانتهم في إسرائيل لا تكفل لهم حق المواطنة أو التجنيس، بل تكفل إمكانية ترحيلهم بشكل دائم. ويستخدم نتنياهو هذا الادعاء بشكل دائم عند تطرقه لمسألة اللاجئين، ففي شهر أيار عام ٢٠١٢ قال «إن هذه الظاهرة خطيرة للغاية وهي تهدد الأمن القومي والهوية القومية. إنها تعويم والغاء لهويتنا كدولة يهودية وديمقراطية. هؤلاء الـ ٦٠ ألف متسلسل يمكن أن يصبحوا ٦٠٠ ألف، ما قد يؤدي إلى إلغاء دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية». وأخيراً يحضر الادعاء الأمني الإسرائيلي الذي يصنف اللاجئين الأفارقة كخطر أمني في ضوء إمكانية قيام تعاون بينهم وبين عناصر إرهابية. فقد ربط وزير الداخلية الإسرائيلي الأسبق ما بين الأعمال غير القانونية وإمكانية تحولها إلى عمليات تخريبية معادية، زاعماً أن هناك معطيات واضحة جداً لدى الشرطة الإسرائيلية على هذا نوايا. ووصف وزير الأمن الداخلي السابق إسحاق أبرونوفيتش اللاجئين بأنهم «قنبلة موقوتة»، وذلك «ليس بسبب أحداث العنف التي يتورط فيها المتسلسلون فقط، بل بسبب الخشية من إمكانية تعاونهم مع منظمات إرهابية!»

ملاحقات شعبية ورسمية

ويكشف سلوك بعض المجموعات الإسرائيلية تجاه اللاجئين الأفارقة عن نمط متكرر وثابت في العلاقة بين السياسة والمجتمع في إسرائيل؛ فعندما لا تتمكن المؤسسة الرسمية في إسرائيل من تطبيق سياساتها العنصرية تجاه ضحاياها تظهر مجموعات متطرفة في المجتمع تأخذ على عاتقها تطبيق تلك السياسات بالقوة على الأرض. فمثلما تمارس مجموعات استيطانية يهودية متطرفة سلوكيات عنصرية يمكن وصفها بممارسات «صيد العرب» في مدينة القدس وكذلك في الضفة الغربية، هناك أيضاً مجموعات متطرفة عنصرية تمارس ما يمكن وصفه بممارسات «صيد الأفارقة» في المدن الإسرائيلية. وقد بدأت هذه الممارسات بالظهور بعدما أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية في أيلول عام ٢٠١٤ بإلغاء «قانون المتسليين» الذي سنّه الكنيست الإسرائيلي، وكانت تلك المرة الثانية التي تقضي فيها المحكمة العليا بعدم دستورية هذا القانون، وهو القانون الذي كان مستمداً من قانون العام ١٩٥٤ لمحاربة «المدنية الإسرائيلية» من موجات «الأفارقة» التي مخالفة التسلسل» في القانون الجنائي الإسرائيلي وهو خلال إنشاء جهاز قضائي عسكري يستطيع محاكمة المتسليين بعيداً عن النظام القانوني المدني في إسرائيل.

واضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح ٢٢٠٠ لاجئ أفريقي في أعقاب قرار المحكمة العليا كانوا معتقلين في معتقل «حولوت»، إضافة إلى إطلاق سراح ٥٠٠ آخرين من اللاجئين كانوا معتقلين في معتقل «سهرونيم». وفي أعقاب هذه القرارات تصاعدت جرائم الكراهية ضد طالبي اللجوء، والدعوات لإنقاذ «اليهودية» الفلسطينية من موجات «الأفارقة» التي تهدد طابعها اليهودي والعبري. تلك الجرائم كانت موجودة أصلاً من قبل هذه القرارات، ولكن على خلفية تصاعد خطاب الكراهية في وسائل الإعلام الإسرائيلية، ومع تصاعد استخدام كراهية اللاجئين في الخطابات الانتخابية، تحولت هذه الممارسات إلى ظاهرة يومية ضد اللاجئين الأفارقة الذين يمتنعون عن التبليغ عن هذه الجرائم لاعتقادهم بأن الشرطة لن تساعدتهم وخشية من أي احتكاك مع السلطات. وقد اشتملت تلك الجرائم على اعتداءات لفظية وجسدية وكذلك رسم شعارات وكتابات عنصرية على جدران المباني والشوارع التي يسكنونها، في تطابق استثنائي بين الممارسات العنصرية ضد اللاجئين الأفارقة وتلك الممارسة ضد الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية. تظهر هذه الممارسات العنصرية بشكل واضح في مدينة تل أبيب، وفي التغطيات الإعلامية التي تعالج وجود اللاجئين الأفارقة في المدينة. ففي تقرير «المشهد الإسرائيلي» عن التغطية الإعلامية لوجود اللاجئين الأفارقة في تل أبيب، تظهر

الادعاء الإسرائيلي المركزي حول اللاجئين الأفارقة، كما يؤكد التقرير، هو أن الذين يجتازون الحدود من مصر ليسوا لاجئين - وعليه لا يتمتعون بالحقوق القانونية الدولية للاجئ؛ بل هم متسلسلون باحثون عن عمل أو «متسلسلو عمل». ويمثل هذا الادعاء الموقف الرسمي لدولة إسرائيل، وعليه تبني سياسة الدولة التي تعمل على إعاقة عملية تقديم اللاجئين لطلبات لجوئهم. إذ يمنع جميع المواطنين السودانيين والإريتريين الذين يشكلون أكثر من ٨٠٪ من طالبي اللجوء في إسرائيل من تقديم طلبات فردية للحصول على ملجأ. كذلك يشكل استخدام مصطلح «متسليين» الذي استخدم في خمسينيات القرن الماضي لوصف الفدائيين الفلسطينيين الذين «تسللوا» لتنفيذ «عمليات تخريبية» في إسرائيل، أساس اعتبار اللاجئين تهديداً أمنياً على دولة إسرائيل، وكذلك أساس استخدام مصطلحات خطابية أخرى تستخدم لوصف الفلسطينيين «المخزيين»، وتطبيقها على اللاجئين الأفارقة، كمصطلح «الغزاة» الذي استخدمه عدد من أعضاء الكنيست الإسرائيلي وأواسط أخرى مؤثرة على الرأي العام في وصف طالبي اللجوء الأفارقة. أما على المستوى القانوني الذي يحاول تجريد اللاجئين من حقوقهم القانونية، فتمتص مصطلح آخر تستخدمه الحكومة الإسرائيلية ووسائل الإعلام لوصف طالبي اللجوء وهم «ماكسون غير قانونيين»، والذي يرتبط أيضاً بدخول وتسلسل الفلسطينيين غير القانوني إلى إسرائيل. وذلك على الرغم من أن الواقع هو أن طالبي اللجوء الأفارقة يكتفون في إسرائيل بصورة قانونية، إذ يحصلون على تأشيرة شهرية من قبل وزارة الداخلية تصل لفترة أربعة أشهر، وتمنحهم وضعية قانونية مؤقتة حتى موعد طردهم من إسرائيل. لكن هذه المكانة لا تعطيه حقوقاً مثل الحق في العمل أو حق تلقي خدمات الرفاه أو الصحة.

قانون منع التسلسل ومعسكرات الاعتقال

صادق الكنيست الإسرائيلي العام ٢٠١٢ على قانون منع التسلسل، الذي سمح باحتجاز جميع طالبي اللجوء في معتقل «حولوت»، إضافة إلى بنود أخرى ضُمَّت للتضييق على اللاجئين الأفارقة في إسرائيل ودفعمهم إلى العودة «طوعية» إلى بلدانهم. ينص القانون على سجن طالبي اللجوء الذين دخلوا حديثاً إلى إسرائيل لمدة ثلاثة شهور، ومن ثم نقلهم إلى معسكر «حولوت» واحتجازهم لمدة أقصاها ٢٠ شهراً. وذلك بالإضافة إلى اقتطاع ٢٠٪ من راتب اللاجئ العامل وإيداعه مع ١٦٪ من الراتب يدفعها المشغل في «صندوق توفير»؛ ولا يتمكن اللاجئ من استعادة هذه الأموال إلا في حال مغادرته إسرائيل وبعد اقتطاع الضرائب من هذه الأموال. وقد استمرت هذه السياسة حتى العام الماضي، إذ حكمت المحكمة الإسرائيلية العليا بعدم قانونية هذا القانون، وفرضت على الدولة إعادة أموال ما يقارب ٣٦ ألف طالب لجوء فقط أخذت منهم منذ العام ٢٠١٧. ووفقاً للمعطيات حتى شهر شباط ٢٠١٥، فإن إسرائيل احتجزت في معسكر «حولوت» ١٩٤٠ طالب لجوء في ظروف مريرة للضغط عليهم ليغادروا إسرائيل. ووفقاً لمنظمة «أساف» لمساعدة اللاجئين الأفارقة، فإن السياسة الإسرائيلية تجاه اللاجئين الأفارقة وتحتيداً طالبي اللجوء السودانيين والإريتريين الذين يشكلون الغالبية من طالبي اللجوء الأفارقة في إسرائيل، خلقت حالة من اليأس الشديد والعجز بين طالبي اللجوء تمثل في حالة من الشعور بانعدام الأمن، والتخوف الدائم من الاعتقال أو الطرد. وهي ظروف إلى حد ما تشبه تلك الظروف التي عانت منها مجموعات اللاجئين اليهودية بأنها «جسيم على الأرض»، في وصفها لمعسكر الاعتقال الفرنسي الذي وضعت فيه مع يهود آخرين هربوا من جيم النازية إلى معسكر اعتقال فرنسي آخر صنّفهم على أنهم «أعداء أجنبي»، تماماً مثلما صنّف إسرائيل الأفارقة الذين هم جسيم الحروب الأهلية على أنهم «أعداء» مستودع أمراضاً خطراً ومتسلسلون.

وإضافة إلى السياسات المنهجية التي تتبعها إسرائيل للتضييق على اللاجئين الأفارقة، يتعرض اللاجئون أيضاً للاعتداءات وأعمال التنكيل اليومية تقريباً من قبل منظمات وناشطين إسرائيليين معادين للمهاجرين الأفارقة، ينظمون «غزوات ليلية» على الأحياء التي يقطنها اللاجئون وأماكن عملهم

الادعاء الإسرائيلي المركزي حول اللاجئين الأفارقة، كما يؤكد التقرير، هو أن الذين يجتازون الحدود من مصر ليسوا لاجئين - وعليه لا يتمتعون بالحقوق القانونية الدولية للاجئ؛ بل هم متسلسلون باحثون عن عمل أو «متسلسلو عمل». ويمثل هذا الادعاء الموقف الرسمي لدولة إسرائيل، وعليه تبني سياسة الدولة التي تعمل على إعاقة عملية تقديم اللاجئين لطلبات لجوئهم. إذ يمنع جميع المواطنين السودانيين والإريتريين الذين يشكلون أكثر من ٨٠٪ من طالبي اللجوء في إسرائيل من تقديم طلبات فردية للحصول على ملجأ. كذلك يشكل استخدام مصطلح «متسليين» الذي استخدم في خمسينيات القرن الماضي لوصف الفدائيين الفلسطينيين الذين «تسللوا» لتنفيذ «عمليات تخريبية» في إسرائيل، أساس اعتبار اللاجئين تهديداً أمنياً على دولة إسرائيل، وكذلك أساس استخدام مصطلحات خطابية أخرى تستخدم لوصف الفلسطينيين «المخزيين»، وتطبيقها على اللاجئين الأفارقة، كمصطلح «الغزاة» الذي استخدمه عدد من أعضاء الكنيست الإسرائيلي وأواسط أخرى مؤثرة على الرأي العام في وصف طالبي اللجوء الأفارقة. أما على المستوى القانوني الذي يحاول تجريد اللاجئين من حقوقهم القانونية، فتمتص مصطلح آخر تستخدمه الحكومة الإسرائيلية ووسائل الإعلام لوصف طالبي اللجوء وهم «ماكسون غير قانونيين»، والذي يرتبط أيضاً بدخول وتسلسل الفلسطينيين غير القانوني إلى إسرائيل. وذلك على الرغم من أن الواقع هو أن طالبي اللجوء الأفارقة يكتفون في إسرائيل بصورة قانونية، إذ يحصلون على تأشيرة شهرية من قبل وزارة الداخلية تصل لفترة أربعة أشهر، وتمنحهم وضعية قانونية مؤقتة حتى موعد طردهم من إسرائيل. لكن هذه المكانة لا تعطيه حقوقاً مثل الحق في العمل أو حق تلقي خدمات الرفاه أو الصحة.

الادعاء المركزي الآخر حول اللاجئين الأفارقة هو تصنيفهم على أنهم مجرمون، ذلك على الرغم من أن بيانات الشرطة الإسرائيلية تظهر بصورة ثابتة أن الإجماع في صفوف طالبي اللجوء أقل بكثير من الإجماع لدى الجمهور الإسرائيلي. إلا أن الرأي العام ووسائل الإعلام الإسرائيلية تصر على إظهار طالبي اللجوء على أنهم يميلون للإجرام وأنهم خطر على المجتمع الإسرائيلي. وعادة ما يربط هذا الادعاء لقب حوادث اغتصاب أو اعتداء على أيدي طالبي اللجوء، خاصةً ويستمد قوته من خطاب تاريخي أبيض عنصري حول الذكر الأفريقي كمتوحش مغتصب بربري يشكل خطراً على المجتمع الأبيض وتحديداً على النساء البيض. ومن الادعاء السابق يظهر ادعاء آخر عن اللاجئين بوصفهم مصدرًا لانتشار الأوبئة والأمراض، خاصةً بسبب حوادث الاغتصاب التي ربطها وزير الداخلية الإسرائيلي الأسبق إيلي يشاي، في تصريح صحفي، بانتشار مرض الإيدز في المجتمع الإسرائيلي قائلًا: «هناك الكثير من النساء في تل أبيب اغتصبن، لكنهن يخشين من تقديم شكواي حتى لا يوصمن بأنهم حاملات لفيروس الإيدز». وفي المقابلة نفسها أيد يشاي أقوال البروفيسور رافي كارسو الذي ادعى أن ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من مرضى الإيدز المشخصين في إسرائيل هم من اللاجئين، وأن نسبة ٥٠-٦٠ أو حتى ٨٠٪ من مرضى السل هم من اللاجئين. ووصف كارسو اللاجئين بأنهم «مستودع للأمراض»، محذراً الإسرائيليين من تناول الطعام في مطاعم يعملون فيها حيث من الممكن أن ينقلوا عدوى أمراضهم إلى الإسرائيليين عن طريق غسل الأطباق أو لمس الصنابير؛ كذلك تستخدم الحكومة الإسرائيلية خطابها حول الفلسطينيين كخطر ديمغرافي وأمني في وصف اللاجئين الأفارقة، فالادعاء الأكثر حضوراً ضد طالبي اللجوء هو أنهم يشكلون تهديداً ديمغرافياً لوجود

كتب أنس إبراهيم:

يكشف ملف اللاجئين الأفارقة في إسرائيل، الذي تجدد الحديث عنه مؤخراً، عن العنصرية المتجذرة في المؤسسة الإسرائيلية وكذلك في المجتمع الإسرائيلي والتي تنطلق من ادعاءات مركزية حول طبيعة الدولة كدولة يهودية تعمل وتوجد من أجل اليهود حصراً، وتضع وتصنف غير اليهود في مكانة متدنية عن اليهود. إلا أن هناك مفارقة، تصفها الناشطة روتيم إيلان بالمفارقة المؤلمة بما يتعلق بواقع اللاجئين الأفارقة في إسرائيل وتلخص في أن إسرائيل كانت الدولة التي أصرت على إعلان وتوقيع المعاهدة الدولية لحقوق اللاجئين في العام ١٩٥١ والتي تحظر إعادتهم إلى مكان سيواجهون فيه خطراً على حياتهم. أصرت إسرائيل، بصفتها ممثلة ووارثة إرث الضحايا الأشهر للحرب العالمية الثانية، وهم اليهود الذين حاول بعضهم الفرار من ألمانيا النازية ليجدوا أنفسهم، مثل حنة أرندت، ضحايا معسكرات اعتقال أخرى في البلدان التي هربوا إليها؛ أصرت على توقيعها لإلزام الدول باستقبال طالبي اللجوء الموجودين في خطر يهدد حياتهم في حالة عودتهم إلى بلادهم في وقت كان اليهود فيه لا يزالون يشفقون بخطر عودة شبح النازية، بينما الآن، تحاول إسرائيل التملص من هذه المعاهدة بكل الطرق الممكنة فيما يتعلق باللاجئين الأفارقة في إسرائيل.

وكما يكشف ملف اللاجئين الأفارقة عن أزمة هوية عنصرية في إسرائيل، كذلك يكشف عن آليات عمل الدولة فيما يتعلق بكل من هو غير يهودي ومصنّف كخطر محتمل على «يهوديتها». ففي العام ٢٠١٠ صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة معسكر اعتقال كبير يتسع لسجن عشرة آلاف مهاجر أفريقي لاحتجاز من يحاول التسلسل إلى إسرائيل عبر حدودها مع مصر. وقد نص القرار على إقامة معسكر اعتقال في منطقة الغنق جنوبي إسرائيل وتزويد المحتجزين الأفارقة فيه باحتياجات أساسية كاماكن للنوم، الطعام والشراب، وكذلك الخدمات الصحية.

في تعقيب على القرار آنذاك، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو: «إننا ملزمون بوقف موجة المتسليين»، مؤكداً أن القرار لا يستهدف لاجئي الحرب، بل «جموع المتسليين»، وذلك مصطلح ثابت في الإعلام الإسرائيلي والخطاب الحكومي يستخدم للإشارة إلى اللاجئين لتجريدهم من حقوقهم القانونية والإنسانية كلاجئين إنسانيين وتحويلهم إلى «متسليين» و«مخزيين». ونص القرار الإسرائيلي آنذاك على أنه سيكون بإمكان المهاجرين الأفارقة تقديم طلبات لجوء في إسرائيل خلال فترة أقصاها عام واحد منذ دخولهم إلى البلد، لكن الواقع منذ العام ٢٠١٠ وحتى الآن يبين أن إسرائيل عملت كل ما بوسعها بشكل رسمي وغير رسمي، لمنع اللاجئين من الوصول إلى مراكز تقديم طلبات لجوء، إعاقة فحص هذه الطلبات، تضييق الحياة اليومية عليهم من خلال خصم شهري من رواتبهم، التضييق على أماكن عملهم، وأخيراً محاولات الخطاب الإسرائيلية المتكررة لإعادتهم إلى بلدان أفريقية كرواندا وأوغندا مقابل رشاي مالية إسرائيلية لمسؤولي تلك البلدان.

ادعاءات مركزية حول اللاجئ الأفريقي

ترد في تقرير أعدته مركز مدار العام ٢٠١٢ يتضمن رسداً لمظاهر التحريض العنصرية وجرائم الكراهية والتمييز ضد طالبي اللجوء الأفارقة خلال الفترة بين كانون الثاني - حزيران ٢٠١٢، مجموعة من الادعاءات المركزية حول اللاجئين الأفارقة التي تُبْرز وتدعم السلوكيات العنصرية الإسرائيلية بإزاحتهم وكذلك محاولات ترحيلهم المستمرة.



سارة نتنياهو، إطلالات إشكالية متتسلسلة.

نتنياهو وسارة.. الكشف عن وقائع جديدة تتعلق بتدخل زوجة رئيس الحكومة في نظام الحكم في إسرائيل!

كتب خلدون البرغوثي:

أثار كشف المسؤول السابق في سلاح الجو الإسرائيلي ديفيد ارتسي عن وجود اتفاق سري موقع بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وزوجته سارة يقضي بالسماح لها بالمشاركة في جلسات حكومية سرية، وبالمشاركة في الموافقة على تعيين كبار المسؤولين خاصة الأمنيين، من جديد، ما يعرف بقضية تحكم سارة بزوجها وتدخلها في نظام الحكم في إسرائيل.

قال ارتسي الذي كان مسؤولاً كبيراً في الصناعات الجوية العسكرية الإسرائيلية وقضى فيها أكثر من أربعين عاماً، قال في مقابلة مصورة مع الصحافي دان رافيف نشرت الأسبوع الماضي إنه اطلع في سنوات التسعينيات على اتفاق وقعه نتنياهو وسارة لدى المحامي دافيد شيمرون يدل على مدى تحكم سارة بزوجها بشكل شبه مطلق.

وبحسب ارتسي ينص الاتفاق على ما يلي:

منع نتنياهو من الخروج ليلاً دون مرافقتها. حقها في المشاركة في الجلسات السرية الحكومية رغم أنها لا تمتلك تصنيفاً أمينياً يمكنها من ذلك، وتكون مدعوة للمشاركة في الجلسات بشكل تلقائي، وهي تقرر إن كانت ستحضر أم لا. حقها في الموافقة المكتوبة على تعيين رئيس هيئة الأركان ورئيسي جهاز الموساد والشاباك. إدارة الشؤون المالية لنتنياهو بشكل كامل، بحيث لا يحق لنتنياهو امتلاك بطاقة اعتماد، ويحق لها ذلك، وعند حاجته للمال تقدم سارة له «مصرفه».

في حال انتهاك نتنياهو لهذه الشروط ينص الاتفاق على أن تتحول كافة أملاكه إليها. وقال ارتسي إن المحامي شيمرون عرض عليه الوثيقة لإظهار أهميته وقدراته كمحام، وذلك خلال محاولة هذا الأخير إقناع ارتسي بالتوسط له لمنع إنهاء عقد عمله مع إحدى المؤسسات الكبرى.

هل ستفضح المحاكم القضية؟

كرد فعل أولى رفع المحامي شيمرون دعوى ضد ارتسي في نهاية الأسبوع الماضي بتهمته التشهير وطالب بتعويضات بقيمة ٢٥ ألف شيكل، مدعياً أن العقد الذي تحدث عنه ارتسي غير موجود.

ونقلت القناة ١٢ عن ارتسي تعليقه على الدعوى ضده بالقول: «لقد قدمت حقائق صحيحة وأنا مسؤول عنها»، وأضاف أنه خضع لفحصين لدى اثنين من خبراء كشف الكذب للتحقق من مصداقية روايته، وقال «لقد أكدا أنني أقول الحقيقة.. لكن يبدو أن شيمرون واقع الآن

تحت ضغوط الزوجين نتنياهو الساعيين لأن لا تؤثر هذه المعلومات على نتائج الانتخابات».

وقال ارتسي إنه طلب من شيمرون الخضوع لفحص كشف الكذب أيضاً لكنه رفض. وأضاف: «رد فعل شيمرون الوحيد حتى الآن هو محاولة رشوتي، وسيتلقى دعوى مضادة للمضايقة ومحاولات التشكيك في مصداقيتي.. وإذا وصلنا إلى المحكمة، فسيتم استدعاء رؤساء أجهزة الأمن ليكونوا شهود دفاع، وسيجبرون على الإدلاء بشهادتهم بصدق بأمر قضائي».

كما قال ارتسي إنه ستتم دعوة كل من بنيامين وسارة نتنياهو للإدلاء بشهادتهما: «وسيتعين عليهما مواجهة الحقيقة في وجه أكاذيب شيمرون».

مطالبة بالتحقيق

طالب عضو الكنيست عن حزب «إسرائيل بيتنا» إيلي أفيدار بتشكيل لجنة تحقيق في القضية، وكتب على حسابه على فيسبوك الخميس الماضي أن شهادة دافيد ارتسي كانت الدليل الذهبي الذي يبين أن هناك إخفاقات خطيرة.

وأشار أفيدار إلى أنه خاض تجربة مشابهة في مقابلة وتوظيف مع نتنياهو، حين خرج من الغرفة وجاءت سارة لإجراء المقابلة، وأضاف أن تدخل سارة نتنياهو تصاعد في التعيينات الحكومية، وهذا الأمر خطير ويجب التحقيق فيه. فهي ليست مجرد زوجة ذات تأثير، بل هي شريك عميق في قرارات التعيينات العليا في الوظيفة الحكومية، وهذا يتعارض مع الإجراءات الإدارية السليمة وأحكام القانون.

وأضاف أفيدار أنه «لا مفر من إنشاء لجنة تحقيق برئاسة قاض كبير يكلف بكتاب خاص، مع صلاحية استدعاء الشهود للإدلاء بشهادتهم تحت القسم، وطلب الأدلة والمستندات، وصلاحية التوصية بفتح تحقيق جنائي».

ليست القضية الأولى!

ليست هذه القضية جديدة من ناحية تدخل وتحكم سارة في نتنياهو وحتى في شؤون الحكم، وفي توريته في قضايا الفساد المتهم بها بالرشوة وخيانة الأمانة والاحتتيال.

أعاد الصحافي في «معاريف» بن كسبيت، المعروف بانتقاده وتركيزه على أسرة نتنياهو، التذكير بقضية تدخلات سارة في تعيين كبار المسؤولين في إسرائيل، وباطلاعها على اللقاءات السرية. ويشير كسبيت إلى حادثة استدعاء العميد غاي تسور بشكل عاجل للقاء نتنياهو خلال حرب إسرائيل على قطاع غزة العام ٢٠١٢، ورغم الحرب، ذهب تسور إلى لقاء نتنياهو، في

فترة كان يسعى فيها إلى تعيين السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، وما أن بدأ اللقاء بينهما حتى دخلت سارة وهمست شيئاً في أذن نتنياهو، فاستأذن للخروج، وأكملت سارة المقابلة مع تسور، وسألته عن موقفه من خطة الانفصال عن قطاع غزة التي نفذها أريئيل شارون العام ٢٠٠٥. وسألت سارة تسور بشكل استنكاري: «كيف كان باستطاعتك أن تقوم بذلك؟». بعد نصف ساعة عاد نتنياهو، جلس دقيقتين مع تسور، وانتهت المقابلة، ولم يحظ الأخير بالمنصب.

ويضيف كسبيت أن هذا السيناريو تكرر أربع مرات، إذ استدعي أربعة ضباط كبار للقاء نتنياهو في مكتبه، ثم استدعوا للقاء استكمالي في مقر سكن أسرة نتنياهو الحكومي، حيث كان يتم إبلاغ نتنياهو في بداية اللقاء بأن هناك مكالمات هاتفية هامة يجب الرد عليها، وعند خروجه كانت تدخل سارة وتجري المقابلة مع المرشحين للمناصب الحكومية أو الأمنية.

خاض رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت التجربة ذاتها عندما كان مرشحاً للمنصب، واتصل مذهولاً بوزير الدفاع في حينه موشيه يعلون، وقال له: «لم يكن اللقاء مع نتنياهو، بل كان مع زوجته». وكرر على ذلك، منع يعلون ضباط الجيش من لقاء نتنياهو في المسكن الحكومي وهم بالزي العسكري الرسمي، وتبين لاحقاً أن سارة نتنياهو كانت تسعى إلى تعيين شخص آخر في منصب رئيس الأركان، لكن يعلون رفض بشدة، الأمر الذي أخر تعيين آيزنكوت ثلاثة شهور.

داغان أعضب سارة!

كما يشير كسبيت إلى دخول سارة إلى اجتماع بين نتنياهو ورئيس جهاز الموساد السابق مئير داغان، ويفترض أن يكون مثل هذا اللقاء في قمة السرية ولا يخضره إلا الحاصلون على تصنيف أممي رفيع، لكن سارة نتنياهو دخلت فجأة وانضمت للجلسة، فتوقف داغان عن الحديث، فقال له نتنياهو: «أكمل حديثك»، لكن

داغان قال إنه «يفضل أن يكمل الحديث بعد أن تخرج السيدة (سارة)»، فقال له نتنياهو أن يكمل حديثه لأن سارة «شركة أسرارها»، لم يفتن داغان بذلك وقال «لا أذكر أنها حصلت على تصنيف أممي». فخرجت سارة من الغرفة غاضبة وطرقت الباب بشدة. لاحقاً لم يتم استدعاء داغان إلى مقر سكن أسرة نتنياهو الحكومي أبداً، وجرت اللقاءات بينه وبين نتنياهو في مكتب رئيس الحكومة أو في مقر قيادة جهاز الموساد. ويشير بن كسبيت إلى أن الكثيرين مثل داغان وضعوا على قائمة الممنوعين من دخول مقر سكن أسرة نتنياهو الحكومي بقرار من سارة.

ملفات الفساد

كما يربط كسبيت بين تعيين رئيس الموساد الحالي يوسي كوهين وأحد المتهمين في قضايا فساد نتنياهو، عبر تدخل هذا الأخير لدى سارة لصالح كوهين. ويشير كسبيت إلى نص الشهادة التي قدمتها هداس كلاين، مساعدة رجل الأعمال أرنون ميلتشين، المتهم بتقديم الرشوة لنتنياهو وزوجته على شكل هدايا من السجائر الفاخر والشمبانيا والمجوهرات، وحسب شهادة كلاين، فقد كان «نون» (الحرف الأول من اسمه)، هو المرشح الأوفر حظاً لرئاسة الموساد، لدرجة أن نتنياهو أبلغ «نون» ووزير الدفاع حينها موشيه يعلون بذلك، لكن ميلتشين أجرى عدة اتصالات مع سارة نتنياهو بضغط من كوهين، وبعد تأخير مدته ساعة وربع الساعة عن الموعد المحدد لإعلان اسم رئيس جهاز الموساد، أعلن عن تعيين كوهين في المنصب بدلاً من «نون».

ويواجه نتنياهو ثلاث تهم هي الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال في ثلاث قضايا، إحداها قضية ميلتشين الذي كشفت مساعدته كلاين عن أن سارة نتنياهو كانت تتصلصل معها لتطلب المزيد من الشمبانيا عند نفاذها من مقر رئيس الحكومة، كما طلبت سارة في أحد أعياد ميلادها مجوهرات من ميلتشين كهدية لها.

الاتفاق بعد خيانة نتنياهو

يقول بن كسبيت إنه أشار إلى الاتفاق بين سارة ونتنياهو في كتاب ألفه مع إيلان كفير العام ١٩٩٧، بعنوان «نتنياهو، الطريق نحو القوة»، وأن الاتفاق أبرم بين الزوجين العام ١٩٩٣ بعد خيانة نتنياهو لسارة مع مستشارته حين كان يخوض المعركة على زعامة حزب الليكود. وسمحت سارة له بالعودة إلى المنزل بعد توقيع الاتفاق الذي مثلها فيه المحامي يعقوب نئمان، ومثل نتنياهو المحامي دافيد شيمرون. لكن بن كسبيت قال إنه لم تتوفر لديه التفاصيل التي ذكرها ارتسي.

ثروة نتنياهو

تشير صحيفة «كالكايسيت» المختصة في الشؤون الاقتصادية في تقرير نشرته في حزيران ٢٠١٩ أي قبل جولة الانتخابات الثانية (أيلول)، إلى أن ثروة نتنياهو قد تصل إلى خمسين مليون شيكل. ويفصل التقرير الدخل السنوي لنتنياهو، مضيفاً إليه الإعفاءات والمنح التي يحصل عليها في سكنه الحكومي وفيلته في قيسارية، والامتيازات التي يحصل عليها أفراد أسرته، إضافة إلى أملاكه غير المنقولة، واستثماراته التي يرفض الكشف عن تفاصيلها.

وفي العام ٢٠١٥، وقبيل الانتخابات العامة، رفض نتنياهو أن يوضح عن ثروته، لكن فرع مجلة «فوربس»

في إسرائيل ذكر حينها، أنه يمتلك أيضاً محفظة تضم كافة استثماراته، من دون أن يتم تحديد قيمتها. كما كشف تقرير مراقب الدولة العام ٢٠١٥، عن أن نتنياهو لا ينفق شيكلاً واحداً من جيبه الخاص، لأن الدولة تغطي كل نفقاته.

حرب الإنفاق على حساب الغير

واجهت سارة تهمة إنفاق المال العام من دون حق في قضية شرائها وجبات من مطاعم فاخرة بقيمة تقارب مئة ألف دولار، ودانت محكمة الصلح في القدس سارة بفرصت عليها دفع مبلغ ٥٥ ألف شيكل، بحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت»، وجاءت الإدانة بناء على صفحة بين النيابة الإسرائيلية العامة ومحامي سارة نتنياهو، تقرر بموجبها سارة بالتهم الموجهة لها، مقابل دفع المبلغ المذكور، وفق المصدر ذاته. وأقرت سارة بالتهم المنسوبة إليها باستغلال موارد الدولة لشراء وجبات طعام من مطاعم فاخرة، رغم وجود طاه دائم في المقر الحكومي الذي تقيم فيه.

وتداولت وسائل الإعلام العبرية عدة قصص عن حب سارة الاستمتاع بوجبات مجانية، حتى لو تهربت بحضور نتنياهو من دفع الفواتير. ففي العام ٢٠١٢ نشر غيدي فايتس الذي عمل نادلاً مقللاً في «هارتس»، قال فيه إن نتنياهو وزوجته سارة دخلا المطعم العام ١٩٩٣، عندما كان زعيم المعارضة في الكنيست، حيث تولت سارة مهمة الحديث معه، فطلبت وجبة ونصف الوجبة من المعكرونة في طبق واحد مع شوكتين، وقالت إنها ستدفع ثمن وجبة واحدة، ثم طلبت كرة واحدة من البوظة، علماً أن الوجبة الأساسية تشمل ثلاث كرات أصلاً، وطلبت عدم إدراجها في الفاتورة. يقول فايتس إن نتنياهو وزوجته خرجا من المطعم بعد تناولهما الطعام دون دفع الفاتورة.

وعن ردة فعل نتنياهو آنذاك من سلوك سارة، يوضح فايتس: «كان ينظر إلى سقف المطعم، وكأنه غير متنبه إلى ما يجري».

من ناحيتها أشارت القناة الثانية (الثانية عشرة حالياً) العام ٢٠١٢، إلى أن قصص إحصاء نتنياهو وزوجته عن دفع فواتير الوجبات معروفة.

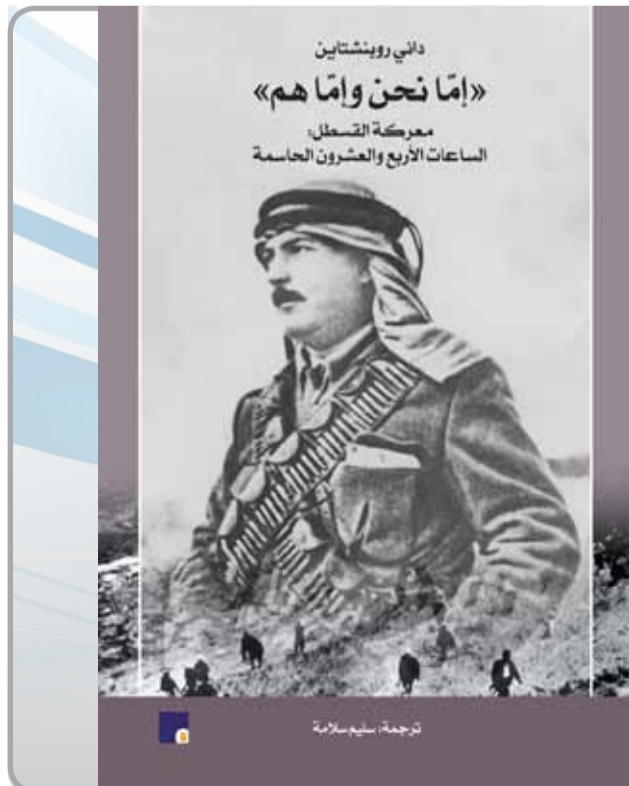
ونقلت القناة عن يوفال بن عامي قوله إنه «في إحدى المرات عندما تولى نتنياهو رئاسة الحكومة للمرة الأولى (١٩٩٦ إلى ١٩٩٩) لحق موظفو أحد المطاعم بنتنياهو وسارة بعد خروجهما دون أن يدفعها، فطلب نتنياهو من النادل إرسال الفاتورة إلى مكتب رئيس الحكومة».

واضطرت سارة نتنياهو في العام ٢٠١٥ إلى إعادة أموال للخزينة العامة في إسرائيل كسبتها من استرداد شركات المياه المزودة لمسكن رئيس الحكومة العيوب الفارغة، وذكرت صحيفة «هارتس» أن سارة نتنياهو وبعد تولي نتنياهو الحكم في ٢٠٠٩ تلقت ٤ آلاف شيكل بدل إعادة عيوب المياه الفارغة التي يدفع ثمنها من الخزينة العامة. وأضافت الصحيفة أن القضية تكشفت رغم محاولات فرض السرية التامة عليها، بعد طلب عدة وسائل إعلام عبرية توضيحات حولها من هيئات إنفاذ القانون في إسرائيل.

وتكشفت في العام ٢٠١٧ أيضاً قضية نقل سارة نتنياهو أثاث حديقة من مسكن رئيس الحكومة إلى فيلا الأسرة في قيسارية، رغم أن الأثاث تم شراؤه بأموال عامة، على أساس أنه سيوضع في المقر الحكومي. وذكرت صحيفة «كالكايسيت» أن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية قرر عدم تقديم لائحة اتهام ضد سارة، بعد إعادتها الأثاث إلى المقر الحكومي.

ورغم التهم التي أدمنت بها سارة، إلا أن نتنياهو كان يستمتت في الدفاع عنها ويعتبرها ضحية لمحاولات إساءة وتشهير بها.

ووصف نتنياهو في منشور على حسابه في فيسبوك اتهام سارة في قضية إساءة معاملة العاملين في المسكن الحكومي، بأنها «سخيفة وسيثبت أنها لا أساس لها من الصحة»، وأضاف أن «سارة نتنياهو امرأة شجاعة وصادقة ولا يوجد أبداً أي عيب في أفعالها!»



الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

عام «كورونا» شلّ قطاعات الاقتصاد في إسرائيل لكن إصابات حوادث العمل ارتفعت بنسبة ٢٠ بالمئة!

كتب هشام نفاع:



إصابات العمل في إسرائيل، التقارير لا تطابق الواقع.

على الرغم من أنه سيطرت على معظمه تقييدات العمل الناجمة عن تفشي وباء كورونا، وشلت فيه مواقع وورشات عمل في حالات فرض الإغلاق لفتحات متواصلة ومتكررة، بينما تعطلت وتقلص عدد العاملين فيها تحت ظروف تقييد الحركة إجراءات تضييق مختلفة، فإن العام ٢٠٢٠ تميّز بعدد كبير جدا من حوادث العمل، بل إن المعطيات تشير إلى ارتفاع في عدد الحوادث والإصابات.

قالت مديرية الأمان والصحة المهنية في وزارة العمل في تقرير تلخيصي، إنه سجل انخفاض بنسبة ٣٢٪ في عدد حالات القتل الناجمة عن حوادث العمل في العام ٢٠٢٠. وفقاً للتقرير قُتل ٥٧ عاملاً في العام ٢٠٢٠، وهذا رقم لا يشمل الحوادث والضحايا التي وقعت في مستوطنات وفي سائر المناطق الفلسطينية المحتلة، ولا يشمل حوادث العمل ضمن سيارات بمختلف أنواعها. ضمن القطاعات التي أشار اليها التقرير تحديداً، قتل ١٢ عاملاً في قطاع البناء، و١٢ عاملاً في قطاع الصناعة، و١٢ عاملاً في قطاع الخدمات والتجارة، وقتل عاملاً

اثنان في قطاع الزراعة. يدعي التقرير الحكومي أنه في العام ٢٠٢٠ زادت مديرية الأمان التابعة للوزارة عدد زيارات المفتشين في جميع قطاعات الاقتصاد بنسبة ٢٩٪، وركزت بشكل خاص على زيادة الرقابة في قطاع البناء، حيث تم تسجيل أكثر من ١٢ ألف زيارة رقابة هذا العام مقارنة بـ ٨٣٣١ زيارة في العام ٢٠١٩. في حين تم إجراء ٦٨٤٦ زيارة رقابة لآماكن عمل مرتبطة بالصناعة، مقارنة بـ ٦١٢٢ زيارة رقابة في العام الذي سبقه.

على مدار العام الماضي، كما يشير التقرير الحكومي، تم إصدار ٥٥٣٢٢ أمر أمان في قطاع البناء - بزيادة قدرها ١٢١٪ عن العام الماضي، وتم إغلاق ١٩٧٧ موقع بناء بأوامر إغلاق، مقارنة بـ ١٦٣٥ في العام ٢٠١٩ و١٨٧ في العام ٢٠١٨. ولم تتم إعادة فتح هذه المواقع إلا بعد تصحيح مكان الخلل المتعلقة بالأمان الموجودة فيها. إلى جانب ذلك، تم إصدار ٣٥٠٠ أمر أمان أو تحسين ظروف الأمان في قطاع الصناعة التحويلية - بزيادة قدرها ٣٣٪ مقارنة بالعام الذي سبقه.

صرح وزير العمل والرفاه الاجتماعي الإسرائيلي، إيتسيك شوملي، مع نشر التقرير قائلاً: «أنا سعيد لأن جهودنا الحازمة والمتواصلة بدأت تؤتي ثمارها، ولأول مرة نشهد انخفاضاً كبيراً في عدد الوفيات نتيجة الحوادث المميتة بشكل عام وحوادث قطاع البناء بشكل خاص. إن أعداد زيارات المفتشين والرقابة وأوامر الإغلاق غير مسبوق، وتعكس النهج الصارم الذي وضعته تجاه الإهمال الذي قد يمس حياة الإنسان». وفيما بدأ استعراض المشغلين قال الوزير: «من المهم بالنسبة لي التأكيد على أن أصحاب العمل هم شركاؤنا وفي بعض الصناعات، مثل البناء، يتم اتخاذ خطوات مشتركة للحد من هذه الظاهرة الصعبة. أنا ممتن جداً لموظفي مديرية الأمان الذين يمثلون ثقتناهم واحترافهم خط الدفاع الأول». بينما قال رئيس مديرية الأمان في الوزارة حيزي شوارتزمان: «أرحب بعمل المديرية المتفاني لتعزيز سلامة العمال في الاقتصاد الإسرائيلي. ولا شك أن هناك نتائج للعمل الجاد: فالنشاط الميداني ساهم في منع الحوادث».

من هم العمال الضحايا الذين استثناهم تقرير الوزارة؟
لاحظ موقع «دفار» الذي يتابع مسائل نقابية وعمالية، أن التقرير الحكومي لا يتضمن عدداً من حوادث العمل لأنها تتعلق بظلع سيارات فيها، مثلاً، لم يشمل التقرير حالة عامل يبلغ من العمر ٣٥ عاماً من شعفاط قُتل أثناء عمله في قسم تنظيف القمامة التابع لبلدية «جان فينه» في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٠. بعد سقوطه من الشاحنة التي كان يعمل عليها؛ ولم يشمل مقتل مزارع يبلغ من العمر ٥٧ عاماً في حادث انقلاب الجرار الذي كان يعمل عليه في أرض زراعية بالقرب من كابول، وغاب عن التقرير مقتل مهندس بناء من سكان بيت شيمش دهسته جرافة في موقع بناء أثناء أعمال حفريات في بني براك في ٢ حزيران، وكذلك مقتل مفتش عمل في شركة «نتيفي يسرائيل» إذ دهس أثناء عمله في ٢ أيلول في موقع تشييد بنى تحتية على شارع ٧٠. كما لا يتضمن التقرير حادثاً قاتلاً وقع خارج الخط

فإن العدد الحالي للمفتشين بعيد جداً عن الحد الأدنى من المعايير لضمان سلامة العمال. في الواقع، تحتاج إسرائيل إلى زيادة عدد المفتشين الحاليين بما لا يقل عن ١٠٠ مفتش إضافي، فقط لتلبية الحد الأدنى من المعايير المناسبة للدول النامية، وليس المتقدمة وفقاً لتعريف المنظمة.

تقول «صوت العامل» إنه في أعقاب نضال عام، ابتداء من العام ٢٠١٦، تم إضافة قسم إلى هيئة الإشراف على قانون العمل يقضي بإغلاق مواقع العمل في قطاع البناء التي وقعت فيها حوادث خطيرة أو قاتلة. ومع ذلك، فإن ٤٧٪ من الحوادث القاتلة أو الخطيرة التي وقعت في العام ٢٠٢٠ ليست في البناء، ولكن في قطاعات أخرى، حيث لا يوجد التزام قانوني بإغلاق موقع العمل. يجب التأكيد على أن إغلاق الموقع ليس لغرض العقاب بل للسماح للمفتش بالوصول والبدء في التحقيق في ملاحظات الحادث ووقف خلل الأمان لحين وصول المفتش. يجب توسيع سلطة إغلاق موقع بعد حادث قاتل أو خطير ليشمل جميع قطاعات الاقتصاد. إن الوضع الحالي، حيث تظل مواقع العمل التي وقع فيها حادث قاتل أو خطير مفتوحة، يجعل من الصعب التحقيق في ظروف الحادث وينقل رسالة «كل شيء على ما يرام» على الرغم من الخسائر في الأرواح أو الإصابة الخطيرة. تمت إقامة وحدة تحقيق مشتركة من وزارة العمل ووزارة الأمن الداخلي والشرطة في أوائل العام ٢٠١٩، غير أنها لم تنشر بعد بيانات رسمية عن أنشطتها. وبحسب تقارير وسائل الإعلام حول حوادث العمل والتحقيقات التي أجروها فقد حققت الوحدة بعد عامين من إنشائها في أقل من عشرة حوادث عمل، على الرغم من وقوع مئات حوادث العمل سنوياً. بمعنى: لا يتم التحقيق في الغالبية العظمى من الحوادث القاتلة، والعدد الدقيق للوائح الاتهام التي تم تقديمها في السنوات الأخيرة بشأن جرائم متعلقة بالأمان والسلامة غير معروف. ومع ذلك، بالنظر إلى قلة التحقيقات الجنائية، يبقى من الواضح أن عدد لوائح الاتهام المرفوعة ضئيل جداً.

٩٠ من شركات المقاولات التي فرضت عليها أكثر من عشرة أوامر أمان في العام ٢٠٢٠ ما زالت ضمن مجموعة المقاولين المعترف بهم ومرخص لهم بإجراء ما زالت إسرائيل تحتاج إلى تجنيد ما لا يقل عن مئة مفتش إضافي من أجل تلبية الحد الأدنى الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

٧١٪ من المصابين في حوادث العمل هذا العام أميبيوا بإصابات متوسطة، ولا يتم التحقيق في هذه الحوادث.

عدد مفتشي الأمان والسلامة لا يستوفي معايير الدول النامية
تحتاج إسرائيل إلى تجنيد مئة مفتش إضافي من أجل تلبية الحد الأدنى الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. مديرية الأمان والصحة المهنية في وزارة العمل والرفاه هي المسؤولة عن الحفاظ على سلامة العمال في إسرائيل. المديرية مسؤولة عن وضع السياسات المتعلقة بالسلامة المهنية، وصحة الموظفين، والإشراف على تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المختلفة في هذه المجالات في مكان العمل.

في العام ٢٠١٦، نشرت مديرية السلامة وثيقة تقدم المعيار الذي حدده OECD لمفتشي الأمان، وفقاً لها، مطلوب مفتش لكل ١٠٠٠٠ عاملاً في البلدان المتقدمة أو مفتش لكل ٢٠٠٠ عاملاً في البلدان النامية. في ضوء ذلك، قررت مديرية الأمان أن هناك حاجة إلى ١٨٠ مفتشاً كحد أدنى و ٣٧٠ كحد أقصى في إسرائيل. بحسب مسح أجراه مكتب الإحصاء الحكومي للقوى العاملة في كانون الأول ٢٠٢٠، يبلغ عدد القوى العاملة في إسرائيل حالياً ٣,٨٧١,٧٠٠ عاملاً. في السنوات الأخيرة، تم طرح موضوع المفتشين المراقبين على الأجنحة العامة، بعد الضغط الشعبي الذي أدى إلى اتفاق الهستدروت مع الحكومة، ارتفع عدد المفتشين إلى ٨٠. على الرغم من هذه الزيادة،

وزارة العمل والرفاه وبين البيانات الواردة في تقريرها، بسبب بعض الاختلافات في التعريفات، فمثلاً، كما أشرنا أعلاه، لا تبلغ الوزارة عن الحوادث التي وقعت خارج «الخط الأخضر» كحوادث عمل.

لا يزال قطاع البناء هو الفرع الأكثر خطورة على عماله. وشهد العام ٢٠٢٠ زيادة بنسبة ٢٢٪ في عدد الإصابات في حوادث البناء، على الرغم من انخفاض رقعة العمل في مشاريع البناء بسبب وباء كورونا. فقد أصيب ٢٨٢ عاملاً في حوادث عمل بمنشآت بناء، وهو ما يشكل

٥٧٪ من إجمالي الإصابات في الحوادث الواقعة في جميع الصناعات. ويمثل هذا زيادة مقارنة بالعام ٢٠١٩، حيث شكلت الحوادث في قطاع البناء ٥٢٪ من إجمالي الحوادث. تقول «صوت العامل» إن هذه الزيادة في عدد الحوادث مقلقة، حيث حدثت على الرغم من انخفاض العمل في البناء بنسبة ٢٧٪ في الربع الثاني من السنة الماضية، بسبب كورونا.

وفقاً لتقرير الجمعية فإن حوالي ٥٠٪ من الضحايا وحوالي ٥٠٪ من حالات القتل العام ٢٠٢٠ هي نتيجة السقوط من علو. لا يزال السقوط هو السبب الرئيس لمقتل وإصابة العمال في إسرائيل، توفي ٣١ عاملاً، يشكلون ٤٧,٧٪ من القتلى في حوادث العمل في جميع قطاعات الاقتصاد، نتيجة السقوط من علو. ٢٤٤ عاملاً، يشكلون ٥٠٪ من إجمالي ضحايا حوادث العمل العام ٢٠٢٠ (جرى وقاتل)، أسيبوا نتيجة السقوط من علو.

في بنود مركزة للتقرير جاء ما يلي: «رغم كورونا كان هناك ارتفاع بنسبة ٢٠٪ في العدد الإجمالي للإصابات في حوادث العمل، إلى جانب انخفاض عدد القتلى بنسبة ٢٤٪».

«أصيب ٤٢٣ عاملاً، بزيادة قدرها ٢٠٪ في العدد الإجمالي للمصابين مقارنة بالعام ٢٠١٩. «راكت أكثر من ٤٠ شركة مقاولات أكثر من ١٠ أوامر أمان بسبب مخالفتها الأنظمة، وصل ٣ منها فقط لجلسة استماع مع مسجل المقاولين.

الأخضر» قُتل فيه عامل في حادث سقوط من رافعة تحمل جسراً في مصنع «رامات تروم» في مستوطنة «ميشور أدميم» في ١٨ آذار، ولا حادث شق في عامل تحت شاحنة في مقلع حجارة بالقرب من مستوطنة «مودعين عيليت» في ٢١ تشرين الأول، كما لا يشمل التقرير العامل المولود في الذي قُتل على متن سفينة قالت المديرية إنها أبحرت بعلم أجنبي قبالة سواحل إسرائيل في ٢٧ آب.

حالات قتل أخرى في أثناء العمل لم يشملها التقرير؛ قُتل عاملاً من كفر قرع نتيجة انفجار صهريج ديزل في منزل خاص في قيسارية في ٩ آذار، وعامل ارتطم بجدار في أثناء أعمال ترميم في الجليل الغربي بتاريخ ٧ تشرين الثاني وعامل حادثة سقط عن سلم في أبو سنان في مطلع كانون الأول.

تجري جمعية «صوت العامل» مراقبة يومية لحوادث العمل، بناء على تقارير منظمة الإسعاف «نجمة داود الحمراء» ومعلومات متقاطعة من مختلف الجهات، وفقاً لما نشرته في تقرير تلخيصي بالاعتماد على متابعتها. في العام ٢٠٢٠، أصيب ٤٨٨ عاملاً في حوادث عمل، قُتل ٦٥ عاملاً، وأصيب ٧٣ عاملاً بجروح خطيرة، وأصيب ٣٥٠ عاملاً بجروح متوسطة، وتمثل هذه البيانات زيادة بنسبة ١١,٨٪ في إجمالي عدد الإصابات في حوادث العمل مقارنة بعام ٢٠١٩، حيث أصيب ٤٣٧ عاملاً في حوادث عمل في جميع القطاعات.

الحوادث في المستوطنات خارج سجلات التحقيقات!
في العام الماضي، كان هناك انخفاض كبير وإيجابي بنسبة ٢٤٪ في عدد حالات القتل في جميع المرافق الاقتصادية - ٦٥ حالة قتل في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٨٦ في العام ٢٠١٩. من ناحية أخرى، كانت هناك زيادة مقلقة بنسبة ٢٠٪ في عدد المصابين - ٤٢٣ عاملاً مصاباً في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٥١ عاملاً مصاباً في العام ٢٠١٩. الجمعية تشير إلى أن هناك تناقضات بين البيانات الصادرة عن مديرية الأمان والصحة المهنية التابعة

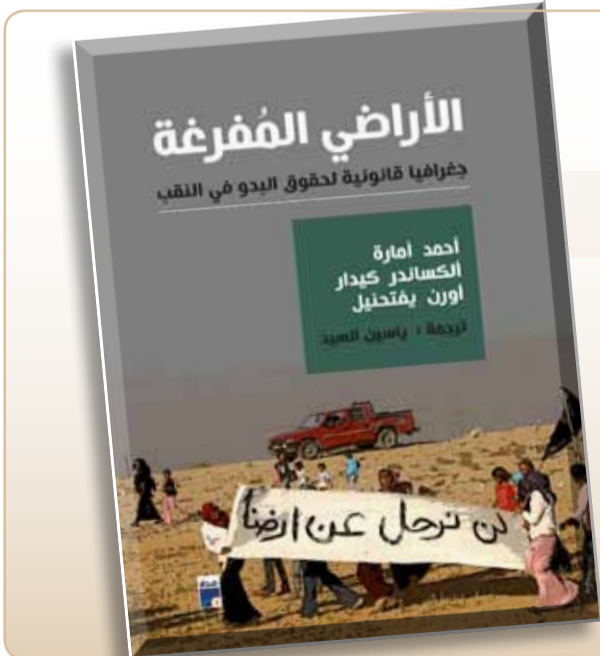
صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد



المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 00970 - 2

فاكس: 2966205 - 00970 - 2

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

